" المصادر في تهذيب اللغة للأزهري "

"البحث الصرفي بين أبي منصور الأزهري في تهذيبه وإسماعيل بن حماد الجوهري في صحاحه ، دراسة مقارنة "

إعداد الدارس

علي يوسف سعيد مرسي

مقدمة

إنَّ العلاقة بين مستويات اللغة مترابطة فعلم الأصوات يخدم علم الصرف بما يقدمه من قواعد وقوانين وقوانين تعين على تآلف الأصوات داخل الكلمة الواحدة وانسجامها، وعلم الصرف يساعد في ضبط بنية الكلمة الكلمة المفردة قبل وضعها في التركيب الجملي، ثم يأتي علم النحو ليأخذ من هذا وذاك حتى تستقيم الجملة وتسلم وتسلم العبارة، وإذا أدركنا العلاقة بين مستويات اللغة فإنَّ علاقة المعجم بالصرف العربي خاصَّة علاقة وثيقة وثيقة الصلة وليس أدلُّ على ذلك من أنَّ علماء المعاجم قد بنوا معاجمهم على المادة المجرَّدة أو الجذر وهو المنطلق وهو المنطلق الذي منه ينطلق الصرفيون في بناء حدودهم وأقيستهم اللغوية، ولقد جاءت المعاجم اللغوية حافلة حافلة بكثير من القضايا الصوتية والصرفية والنحوية خلال تفسير أصحابها للمواد اللغوية، ومن هذه المعاجم جاء المعاجم جاء تهذيب اللغة للأزهري[1]، والذي ينتمي للمدرسة الصوتية التي أسسها الخليل –رحمة الله عليه– وكان عليه– وكان من أهداف الأزهري في صناعة كتابه أن يهذّب اللغة ويجمعها من أفواه العرب والأعراب على على حد سواء . ومن خلال هذا البحث يحاول الباحث أن يقف على موقف الأزهري من المصادر، وكيف كان يعرض كان يعرض لها عند تفسيره لمواده اللغوية، ومنهجيته في تناول تلك الظاهرة، وما هي المصادر التي كان يشير يشير إليها، ويعتمد عليها هل كان اعتماده على القياس أم السماع أم كان يجمع بين الأصلين؟ وهل كان ينصُّ ينصُّ على مصدر الفعل من حيث التعدي واللزوم ...إلخ ونحو ذلك من مسائل صرفية تتعلق بالمصدر تتضح خلال هذا تتضح خلال هذا البحث.

---

[1] هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي ت382هـ/370هـ.

إنَّ النَّحاة المتقدمين لم يعرِفُوا المصدر: " وإنما كان ذكرهم له من خلال الحديث عن طريق العرب في العرب في الوصول إلى المصدر من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية دون أن يضعوا له حدا في الكلام "[2] ففي ففي الكتاب يقول سيبويه : " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : فَعِل يفعل، وفَعَل يفعل، وفَعُل يفعل، ويكون المصدر فعلاً والاسم فاعلا فأمَّا فعل يفعل فمصدره قتل يقتل قتلاً والاسم قاتل... "[3]

ويبدو أنَّ ابن جني هو أوَّل من عرف المصدر حيث يقول :" اعلم أنَّ المصدر كل اسم دلَّ على حدث وزمان وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر"[4]، وهذا الذي يعترضُ عليه ابن جني من أنَّ الفعل مشتق الفعل مشتق من المصدر هو رأي البصريين أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ المصدر مشتق من الفعل.

"وصاغ المصدر من الفعل الثلاثي المجرد على أوزان كثيرة مردّها إلى السماع في الغالب، وقد اُختُلِفَ في اُختُلِفَ في عدد هذه الأوزان"[5] حيث ذهب المؤيَّد إلى أنَّ المشهور منها اثنان وثلاثون ففي الكنَّاش:" واعلم أنَّ واعلم أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المجرَّد من الزيادة سماعي، والمشهور أنَّه اثنان وثلاثون "[6] وفي الصفحات الآتية الصفحات الآتية يشير البحث إلى بعض المواضع والمسائل التي عرض لها الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية، وقد اللغوية، وقد نظمتها في عدة مسائل وردت على النَّحو الآتي:

1- الخلاف في أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل ؟

اختلف النَّحويون في أصل الاشتقاق هل هو المصدر أم الفعل فقد: " ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، نحو ضرب ضربا وقام قياما، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر مشتق من المصدر وفرع عليه "[7] ، وذكر صاحب ارتشاف الضَّرب عن بعض أصحابه: " أنَّ الصفات مشتقة من الفعل، مشتقة من الفعل، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق أنَّ كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه ليس

---

(2) اسم المصدر : المصطلح والدلالة ، رسالة ماجستير ، للباحثة / حنان حسن محمد سالم، جامعة الشرق الأوسط – كلية الآداب قسم اللغة العربية – 2011– ص 32.

(3) الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1982م ، مكتبة الخانجي – القاهرة. 5/4

(4) اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق: د/ سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر 1988، ص44

(5) اسم المصدر : المصطلح والدلالة ، للباحثة / حنان حسن محمد سالم ص35

(6) الكنَّاش في فني النَّحو والصرف: الملك المؤيَّد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة 732هـ، تحقيق: د. رياض حسن الخوام ، المكتبة العصرية– صيدا– بيروت–1425هـ–2004م 320/1

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة 1380هـ/1961م، مطبعة السعادة – القاهرة 236/1

بنفسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر " [8]، ومن خلال النَّصَّين السابقين فقد تعددت مذاهب العلماء في أصل الاشتقاق، وكان الأزهري واحدا من اللغويين الذين أشاروا إلى تلك المسألة الخلافية إلاّ أنَّه لم يكن واضحا في في موقفه من تلك المسألة حيث إنَّه أشار إليها في معجمه متبذبيا المذهبين البصري والكوفي فمن إشارته إلى مذهب إلى مذهب أهل الكوفة في أصل الاشتقاق ما أورده الأزهري حيث يقول : " والعرب تشتق من الفعل المُثُل للأبنية المُثُل للأبنية التي جاءت عن العرب مثل فَعالة وفَعولة وأُفعول ومفْعيل وفِعْليل وفُعلول وفَعُّول وفعَّل وفعل وفُعلة ومفعال وفِعيل وفَعيل "[9] وإذا كان الأزهري قد أشار هنا إلى مذهب الكوفيين فإنَّه في موضع جديد ينقل ينقل عن الليث مذهب البصريين في أصل الاشتقاق مفسرا وموضحا ما ذهب إليه الليث ففي التهذيب: " وقال الليث: وقال الليث: المصدر: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره : أنَّ المصادر كانت أوَّل الكلام، الكلام، كقولك: الذَّهاب والسمع والحفظ، وإنمَّا صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعا وسماعاً وسماعاً وحفظ حفْظاً"[10]، ومن خلال النَّصَّين فقد أشار صاحب التهذيب إلى المذهبين البصري والكوفي دون أن دون أن يرجِّح أحدهما على الآخر، ولعل ذلك يرجع إلى فطنة علماء المعاجم في بناء المعجم على المادة أو أو الجذر، وبذلك يكون أصل الاشتقاق هو المادة أو الجذر فالمصدر والفعل كلاهما مشتقان من المادة كما ذهب إلى ذهب إلى ذلك أبو بكر بن طلحة، وهذا ما يميل إليه الباحث .

2- إشارته إلى مصدر الفعل الواقع واللازم :

اهتم الأزهري بالمصدر اهتماما واضحا خلال تفسيره لمواده اللغوية، ومن صور هذا الاهتمام أنَّه كان يميز بين يميز بين مصدر الفعل اللازم والفعل الواقع ففي التهذيب: " ومفعول بلا صلة : وهو المصدر، ويكون ذلك في في الفعل اللازمِ والواقعِ كقولك : حفظتُ حفْظاً وفهمتُ فهماً، واللازم كقولك: انكسرت انكسارا "[11] كذلك كان يذكر كان يذكر الأزهري مصدر الفعل في حالتي التعدي واللزوم، وذلك كما جاء في مادة (رجع) حيث يقول الأزهري: الأزهري: " وقال الله جلَّ وعزَّ: [illegible][12]... وقوله تعالى: ﴿[illegible]﴾ واقع هاهنا، ويكون لازماً

---

[8] ارتشاف الضَّرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الأولى 1418هـ- 1998م،1353/3

[9] تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر 1384هـ/1964م. (فعل)405/2

[10] التهذيب (صدر) 135/12، وينظرفي ذلك العين (صدر) 96/7

[11] التهذيب (فعل) 405/2

[12] سورة المؤمنون آية 99 ، 100.

لازماً كقوله تعالى: ﭐﱡﭐ لخ لم لى لي مج ﱠ(13) ومصدره لازماً الرُّجوع، ومصدره واقعا الرَّجع .يقال رجعته رجعا رجعا فَرجع رجوعا، يستوي فيه لفظ اللازم والواقع (14) وفي موضع آخر يقول الأزهري: " قلت: يقال عكفته عكفته عكفا، فعكف يعكف عكوفا، وهو لازم وواقع.

كما يقال: رجعته فَرجع .إلاّ أنَّ مصدر اللازم الْعكوف، ومصدر الواقع الْعكف وقال الليث: يقال عكف يعكف ويعكف يعكف ويعكف عكفاً وعكوفاً، وهذا إقبالك على الشيء لا ترفع عنه وجهك "(15) ومنه أيضا ما ورد في مادة (فصل) مادةَ (فصل) حيث يقول الأزهري :" ويقال: فصل فلان من عندي فُصولاً إذا خرج، وفصل مني إليه كتاب إذا نفذ، قال كتاب إذا نفذ، قال الله جلَّ وعزَّ: ﱡﭐ ظم عج عم غج غم ﱠ (16) أي خرجت قلت: ففصل يكون لازما وواقعاً، وإذا كان واقعا كان واقعا فمصدره الْفصل وإذا كان لازما فمصدره الْفُصول " .(17) وهنا ميز الأزهري بين مصدر الفعل في حالة في حالة التعدي، وبين مصدره في حالة اللزوم كما هو واضح من أمثلته السابقة، وجعل الفعل في حالة التعدي التعدي يكون على (فعْل)، وفي حالة اللزوم يكون على (فُعول) ويبدو أنَّ الأزهري كان ينسجم مع قياس العربية العربية حيث إنَّ :" الأغلب الأكثر ...أن يكون المتعدي على فعل من أي باب كان، نحو قتل قتْلاً، وضرب وضرب ضرباً، وحمد حمداً، وفَعل اللازم على فُعول نحو دَخل دُخولاً "(18) ويستثني من هذا الأغلب الأكثر بعض الأكثر بعض المعانيَ وقد أشار إليها الأزهري أيضا وسيأتي بيانها في مسألة اعتماده على القياس اللغوي .

.

3- إشارته إلى التمييز بين المصدر واسم المصدر :

كذلك من المواضع التي تشير إلى اهتمام الأزهري بقضية المصادر في معجمه أنَّه كان يميز بين المصدر، واسم المصدر، واسم المصدر، وذلك كما جاء في مادة (نفس) حيث يقول الأزهري :" قلت: النَّفس في هذين الحديثين اسم الحديثين اسم وضع موضع المصدر الحقيقي، من نفّس ينفّس تنفيسا ونفسا، كما يقال: فرَّج اللهم عنه تفْريجا وفرجا تفْريجا وفَرجا فالتفريج مصدر حقيقي والْفرج اسم وضعَ موضع المصدر"(19) وفي موضع جديد ينقل الأزهري عن الأزهري عن الفرَّاء ما يميز به بين المصدر واسمه وذلك كما جاء في (زلَّ) حيث يقول الأزهري :" وقال أبو

---

(13) سورة الأعراف آية 150.

(14) التهذيب (رجع) 365/1

(15) التهذيب (عكف) 221/1، 222

(16) سورة يوسف آية 94

(17) التهذيب (فصل) 194/12

(18) شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان 1402ه/1982م156/1

(19) التهذيب (نفس) 139/13

أبو إسحاق في قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ ﴾[20] المعنى إذا حركت حركةً شديدة قال: والقراءة زِلْزالها بكسر الزاي، ولا يجوز في الكلام فِعلال – بفتح الفاء – إلا في المضاعف نحو الصَّلصال والزَّلْزال وقال الفراء: الفراء: الزِّلْزال بالكسر المصدر، والزَّلْزال بالفتح هو الاسم، وكذلك الْوِسواس المصدر والْوسواس الاسم وهو الشيطان وهو الشيطان "[21]، وفي بعض المواضع يعتمد الأزهري على التقعيد ووضع الحدود والأقيسة في تمييزه بين بين المصدر واسم المصدر وذلك كما جاء في مادة (خار) حيث يقول: "وقال الليث: الْخيرة– خفيفة : مصدر اختار مصدر اختار – خيرة مثل ارتاب رِيبة وقال: وكلُّ صدرٍ يكون ل(أَفْعل) فاسمصدره فعال، نحو أفاق يفيق فواقا، يفيق فواقا، وأصاب يصيب صوابا، وأجاب يجيب جوابا .أقيم الاسم مقام المصدر، وكذلك عذَّب عذابا" [22]، ومن [22]، ومن إشارته أيضاً للتمييز بين المصدر واسم المصدر ما نقله عن الليث حيث يقول الأزهري : " قال الليث: فعل الليث: فَعل يفْعل فَعلا وفِعلا فالمصدر مفتوح والاسم مكسور "[23] وعلى هذا المنوال يسير الأزهري خلال تفسيره تفسيره لمواده اللغوية، فكثير ما يشير إلى المصدر واسمه مفرقا بينهما ناقلا عن غيره معقبا عليه بتمييز المصدر المصدر الحقيقي وما أُقيم مقامه من مصدر ميمي أو اسم فمن الأوَّل ما جاء في التهذيب حيث يقول: " الليث: الوعد الليث: الوعد والعِدة يكونان مصدرا واسما . فأمَّا العدة فتجمع عِدات والوعد لا يجمع . والموعِد : موضع التواعد التواعد وهو المِيعاد، ويكون الموعد مصدر وعدتَه، ويكون المَوعد وقتا للعدة قلت أنا: الوَعد مصدر حقيقي حقيقي والعِدة اسم يوضع موضع المصدر، وكذلك الموعدة ﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ ﴾[24]، وهنا أشار الأزهري إلى إقامة المصدر الميمي (موعد) مقام المصدر الحقيقي (الوعد) ومن إشارته أيضا للتفريق بين المصدر واسمه ما ورد في ورد في مادة (نعم) حيث يقول الأزهري: " والنِّعمة بالكسر اسم من أنعم الله عليه ينعِم إنعاما ونِعمة، أُقيم الاسم الاسم مقام الإنعام ، كقولك: أنفقت إنفاقا ونفقةً بمعنى واحد"[25]

وقد يميز صاحب التهذيب في المادة الواحدة بين المصدر الحقيقي أو المصدر العام كما يُطْلق عليه، وبين عليه، وبين اسم المرَّة، وكذلك يميز في نفس المادة بين المصدر واسمه ففي التهذيب يقول الأزهري : " قلت : جفوته قلت : جفوته أَجفوه جفْوة أي مرَّة واحدة، وجفاء كثيرا مصدر عام " [26] ، وهنا ميز الأزهري بين المصدر الحقيقي

---

[20] سورة الزلزلة آية 1

[21] التهذيب (زل) 166/13

[22] التهذيب (خار) 548/7

[23] التهذيب (فعل)404/2

[24] سورة التوبة 114

[25] التهذيب (نعم) 11/3

[26] التهذيب (جفا) 207/11

المصدر الحقيقي وبين اسم المرَّة ، وأمَّا تمييزه بين المصدر واسمه ففي قوله : " قال الفراء:...وقيل الْجفَاء كما الْجفَاء كما يقال: الْغثَاء ، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل الْقُماش، والدِّقَاق، والْحطَام مصدر يكون في مذهب يكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسم للإعطاء ، فكذلك القماش ، لو أردت مصدرا قلت: قلت: قمشته قمشا "[27]

وإذا كان الأزهري قد فرق وميز بين المصدر واسمه، وبين المصدر الحقيقي والمصدر الميمي، وكذلك اسم وكذلك اسم المرَّة خلال تفسيره لمواده اللغوية فنراه في موضع جديد يميز فيه صاحب التهذيب بين مصدر القصور مصدر القصور والممدود ففي التهذيب : " قلت: وإذا جعلت الرِضا مصدر راضيته رِضاء ومراضاة فهو ممدود، ممدود، وإذا جعلته مصدر رضي يرضى رِضى فهو مقصور "[28]، وهنا ميز الأزهري بين صيغة (راضى) (راضى) الدالة على المشاركة بين اثنين ويأتي مصدرها على فِعال ومفاعلة، وبين (رِضى)، فلابد من التمييز التمييز بين مصدر كلٍ منهما لأمن اللبس .

وإذا كان الأزهري قد أورد لكل صيغة فعلية مصدرا لأمن اللبس فإنَّه في موضع جديد يعترض على الليث الليث في كونه يجعل بعض المصادر مقصورة وممدودة، ولا يراها الأزهري كذلك ففي التهذيب : " وقال الليث: الْجفَاء الليث: الْجفَاء قصر ويمدُّ نقيض الصلة . قلت : الْجفَاء ممدود عند النَّحويين، وما علمت أحدا أجاز فيه القصر " [29] القصر " [29] وهنا اعترض الأزهري على أن يكون الجفاء مقصورا، وأيَّد ذلك بقوله : وما علمت أحدا أجاز فيه أجاز فيه القصر، ولعله لم يجز فيه القصر؛ لأنَّه لو صار مقصورا لما علمنا هل يراد به المصدر أم الفعل الماضي الماضي (جفا) .

4- إشارته إلى التمييز بين صيغ المصدر ودلالتها:

إنَّ ظاهرة التمييز بين صيغ ظاهرة واضحة لدى الأزهري في معجمه حيث إنَّه كان يميز بين كل صيغة كل صيغة وأخرى موضحا الفروق اللغوية بين صيغتين، وربما تتطرق إلى التمييز بين صيغ المصدر ذاته معتمدا ذاته معتمدا في ذلك على الفروق الدلالية وذلك كما جاء في مادة (مس) حيث يقول: " وقال ابن الأعرابي: لَمسته لَمسته لَمسا، ولامسته ملامسة، وفرَّق بينهما فقال: المس قد يكون مسُّ الشيء بالشيء ويكون معرفة الشيء وإن لم الشيء وإن لم يكن ثمَّ مسٌّ لجوهر على جوهر قال: والْملامسة أكثرها جاءت من اثنين "[30] والفروق الدلالية هنا

---

[27] التهذيب (جفاء) 207/11

[28] التهذيب (رضي) 64/12

[29] التهذيب (جفا)206/11

[30] التهذيب (مس) 456/12

الدلالية هنا ناتجة عن المعنى الوظيفي لصيغ الصرفية حيث إنَّ (لبس) على زنة (فَعِل) و(لابس) على وزن (فَاعِل) وزن (فَاعِل) وتَدلُّ على المشاركة، والمشاركة لا تكون إلا بين اثنين في الأغلب.

كذلك من صور التمييز التي وضحت عند صاحب التهذيب هو أنَّ الفعلين قد يكونان على صيغة واحدة، واحدة، ولا يفرق بينهما إلا بالسياق، وكذلك يختلف المصدران على الرغم من اتفاق صيغة الفعلين وهذا ما أشار ما أشار إليه صاحب التهذيب حيث يقول : " ثعلب، عن سلمة، عن الفرَّاء: يقال من المُروءة: مرؤ الرجل يمرؤ يمرؤ مروءة، ومرؤ الطعام يمرؤ مراءة وليس بينهما فرق إلاّ اختلاف المصدرين"[31] وهنا اختلف المبنى المصدري المصدري لصيغتين لما اختلف المعنى؛ لأنَّه لابد من وجود سمات خلافية تمييزية تمنع حدوث اللبس في اللغة . اللغة .

وهكذا خلال التنقل بين أوراق التهذيب كثيرا ما نجد صاحب التهذيب يشير من قريب أو بعيد للعلاقة بين المصدر المصدر واسم المكان، وكذلك دلالة المصدر وذلك خلال تفسيره لمواده اللغوية [32]

5- اعتماده على السماع في مناقشة المصادر العربية :

اعتمد الأزهري في عرض المصادر خلال تفسيره لمواده اللغوية على سماعه من العرب ففي التهذيب: " وربما جعلوا السانية مصدرا على فاعلة بمعنى الاستقاء، ومنه قول الراجز، وأنشد الفراء:

يا مرحباه بحمارِ ناهيه إذا دنا قَربتَه للسانيه[33]

أراد: قربته للسانيه، وهذا كله مسموع من العرب "[34] وهنا اعتمد الأزهري على السماع حيث إنَّه كان إنَّه كان يعتدُّ به كثيرا ولا ينقل إلا عن الثقات. كما يقول في التهذيب: " ولست أنكر ما ذكره الليث إن صحَّ لثقة صحَّ لثقة من الأئمة فإنَّ السماع في اللغات أولى بنا من القول بالحدس والظن وابتداع قياسات لا تستمر ولا ولا تطرد"[35]

6- اعتماده على قياس العربية في إيراد المصادر :

---

[31] التهذيب (مرأ)15/286،287

[32] ينظر في ذلك التهذيب (حل) 3/436، (طلع)2/169

[33] البيت في لسان العرب(سنا)14/404، وتاج العروس(سني)38/319 ، منقول فيهما عن الفراء، ولم ينسب إلأى أحد.

[34] التهذيب (سنا)13/77،76

[35] التهذيب (عبد)2/236،235

إذا كان الأزهري قد اعتمد على السماع في ذكره للمصادر في معجمه فهذا لا يعني أنَّه كان يغفل جانب القياس؛ ولكنَّه كان يعتمد على القياس، ووضع القواعد والحدود ناقلا في ذلك كله عن حذاق النَّحويين كما يذكر هو ذلك عند نقوله عن كثيرٍ منهم، وذلك كما جاء في مادة (طلع) حيث ينقل الأزهري عن الليث مصدرا من المصادر ثم يرى أنَّ الأولى أن تكون المصيغة خلاف التي نصَّ عليها الليث معتمدا في ذلك على قياس العربية ففي التهذيب : " وقال الليث: والطِلاع هو الاطّلاع نفسه في قول حميد بن ثور :

وكان طِلاعا من خَصاصٍ ورِقْبَة بأعين أعداء وطَرْفا مُقسَّما[36]

قلت: قوله: وكان طِلاعا أي مطالعة يقال: طالَعته مطالَعة وطِلاعا، وهو أحسن من أن تجعله اطِّلاعا؛ لأنَّه اطِّلاعا؛ لأنَّه القياس في العربية "[37] وفي موضع آخر ينقل الأزهري عن الليث معتمدا على القياس وفي نفس نفس الموضع ينقل عن الفرَّاء معتمدا على السماع، وذلك إن دلَّ فإنما يدلُّ على تمكن الأزهري من ناصية اللغة، اللغة، وحرصه على تحقيق الصيغة التي ينقلها، وذلك كما جاء في مادة (ضحك) حيث يقول الأزهري : " قال قال الليث: الضَّحِك معروف، تقول: ضَحِك يضحك ضَحِكا، ولو قيل ضَحَكا لكان قياسا لأنَّ مصدر فَعِل فَعَل. قلت: وقد فَعَل. قلت: وقد جاءت أحرف من المصادر على فَعِل منها : ضَحِك ضَحِكا وخَنَقه خَنَقا وخَنِق خَنَقا وضَرِط ضَرِطا وضَرِط ضَرِطا وسرق سرِقا قال ذلك الفراء وغيره "[38]

ومن المعلوم لدى أهل اللغة أنَّ مصادر الأفعال منها الثلاثي وما هو فوق الثلاثي، والذي يهمنا هنا هو مصدر مصدر الفعل الثلاثي؛ لأنَّه " لا يكاد يحكمه قياس فتأتي هذه المصادر على أوزان شتى، ولا تطرد على قاعدة قاعدة ثابتة أو وزن معين؛ ولكنَّها تكون غالبة في بعض الأوزان قليلة في بعضها الآخر، مع وجود أوزان نادرة مصورة [39] ولقد أشار الأزهري إلى تلك الأوزان الغالبة لمصدر الفعل الثلاثي مقعِّدا لتلك الصيغ ، ومن ، ومن هذه الأوزان الغالبة التي أشار إليها الأزهري:

1- **فَعلان:** حيث يقول الأزهري : " قال الليث :طَعَنه بالرمح يطْعَنه طَعنا وطَعَن بالقول السيء يطْعن طَعَنانا، واحتج بقوله :

---

[36] البيت منسوب إليه في لسان العرب (طلع)239/8، والعين(طلع) 12/2، والتاج (طلع)454/21

[37] التهذيب (طلع) 172/2

[38] التهذيب (ضحك) 88/4

[39] المستقصى في علم الصرف ص389

وأبى الكاشحون يا هندَ إلاّ طَعنَانا وقَول ما لا يقَال[40]

ففرق بين المصدرين، وغيره لم يفرق بينهما وأجاز للشاعر طَعنَانا في البيت؛ لأنَّه أراد أنَّهم طعنوا فيه طعنوا فيه بالعيب فأكثروا وتطاول ذلك منهم، وفعلاَن يجيء في مصادر ما يتطاول ويتمادى ويكون مناسبا للميل مناسبا للميل والجور "[41]، ويأتي هذا المصدر من الأوزان على ما دلَّ على تقلب وحركة واضطراب وذلك كما وذلك كما نصَّ على ذلك صاحب الكافية الشافية حيث يقول: " التقلب نحو جال جولانا, وطاف طوفانا، وثارثورانا وثارثورانا "[42] ، ولقد نصَّ الأزهري على بعض هذه المعاني أيضاً عند تفسيره لمادة (خفق) حيث يقول الأزهري في الأزهري في التهذيب :" والخفقان : اضطراب القلب، وهي خفة تأخذ القلب، تقول : رجل مخفوق، والخفقان : والخفقان : اضطراب الجناح "[43]

2- **مصدر التفاعل والافتعال :**

جاء في الكتاب: " وأمَّا افتعل فمصدره عليه افتعالاً، وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل، وكذلك الفعل، وكذلك ما كان على مثاله ...وأمَّا تفاعل فالمصدر التَّفاعل، كما أنَّ التَّفعل مصدر تفعَّلت؛ لأنَّ الزنة وعدة الزنة وعدة الحروف واحدة ...وضمُّوا العين لئلا يشبه الجمع، ولم يفتحوا؛ لأنَّه ليس في الكلام تفاعل في الأسماء الأسماء " [44]، وهذا ما أشار إليه الأزهري ففي التهذيب :" والتفاعل والافتعال لا يكاد يكون إلا باشتراك الفاعلين فيه، مثل التخاصم والاختصام، والتعاور والاعتوار "[45] وفي موضع آخر ينقل الأزهري المصدر من المصدر من صيغة (فاعل) المزيدة بالألف والدَّالة على الافتعال فيقول : " قال(أي الليث):والْمفعلة تجيء في مصدر مصدر فاعل تقول:هاجر هجرة، وعاشر عشْرة .قال: وإنما يكون هذا التأسيس فيما يدخل الافتعال على تفاعلاَ تفاعلاَ جميعا "[46]

---

(40) البيت منسوب في لسان العرب لرجل اسمه أبو زُبَيْد ،ويروى (وأبى الْمظْهِر العداوة) (طعن)266/13، وبلا نسبة في العين (طعن)15/2.

(41) التهذيب (طعن) 178/2

(42) شرح الكافية الشافية : العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، دار المأمون للتراث2226/4

(43) التهذيب (خفق)36/7

(44) الكتاب لسيبويه 81/4

(45) التهذيب (طعن) 178/2

(46) التهذيب (كشر) 9/10

3- **(فعال)**: يقول الأزهري :" وعَثَرَ الرجل يَعْثُرُ عَثْرَة، وعَثَرَ الفرس عثارا، وعيوب الدواب تجيء على فعال، مثل الْعِثَار، والْضاض، والْخراط، والْرِاح، والْرِماح ، وما شاكلها "[47]، وفي موضع آخر يشير الأزهري الأزهري إلى فعل المصدر وفعل المعنى ففي التهذيب : " قال الليث: الخصاء أن تَخْصِي الشَّاة أو الدَّابَّة خصَّاء ممدود؛ خصَّاء ممدود؛ لأنَّه عيب، والعيوب تجيء على فعال مثل العثَار والنِّفار والضَّاد وما أشبهها "[48] ومنه أيضاً ما أيضاً ما ورد في مادة (غشَّ) حيث يقول الأزهريَ : " ويقالَ: برِئت إليك منَ العضاض إذا باع دابَّة وبرئ إلى وبرئ إلى مشتريها من عضها الناس، والعيوب تجيء على فِعال بكسر الفاء "[49]

4- **(فعالة)** : يقول الأزهري : " وكلُّ ما كان مشْتَملا على الشيء فهو مبنيٌّ على فعالة نحو الْبِشَاوة، والْعِمامة، والْعِمامة، والْعِصابة، وكذلك أسماء الصناعات لاشتمال الصناعة على كل ما فيها نحو الْخياطة والْقِصارة " [50] وهنا [50] وهنا نصَّ صاحب التهذيب إلى مصدر الفعل الثلاثي الدَّال "على حرفة أو ولاية فقياسه الْفعالة كتجر تجارة، تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة إذا أصلح "[51]

7- 5-(فُعال) :

أشار الأزهري إلى أنَّ الصوت يأتي مصدره على فُعال ففي التهذيب يقول الأزهري : " اللحياني: ماءت ماءت الهرة تموء، مثل ماعت تمُوع، وصوتها الْمواء على فُعال "[52] وفي موضع آخر يشير الأزهري إلى إلى صيغة (فعيل) الدّالة على مصدر الصوت أيضا حيث يقول:" قال الليث: صرَّ الجندب يصرُّ صريرا، وصرَّ الباب وصرَّ الباب يصرُّ، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا امتدَّ، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة " [53] وفي موضع جديد يجمع صاحب التهذيب في المادة الواحدة أكثر الواحدة أكثر من صيغة دالة على مصدر الصوت حيث يقول الأزهري :" قال الليث: نعب الغراب ينعب وينعِب نعبا

---

[47] التهذيب (عثر)324/2

[48] التهذيب (خصي)7/ 477،478

[49] التهذيب (عض) 74/1

[50] التهذيب (غش) 154/8

[51] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت 237/3

[52] التهذيب (ماء) 619/15

[53] التهذيب (صرَّ) 106/12

وينعب نعباً ونعيباً ونعبانا ونُعابا، وهو صوته " [54] وهنا جمع الأزهري للفعل (نعب) الدَّال على صوت الغراب الغراب أكثر من مصدر سماعي فقد ذكر أنَّه يكون على فَعل، وفَعيل، وفِعلانا .

كذلك من صور اعتماده على القياس اللغوي في إيراد المصدر خلال تفسيره لمواده اللغويَّة أنَّه كان يشير كان يشير إلى حصر واستقصاء الصيغ المصدرية التي جاءت قليلة أو نادرة عن قاعدة العرب القياسيَّة المتعارف المتعارف عليها حيث يرى أنَّ فَعل المتعدي يكون مصدره على فَعل، وهذا هو قياس العرب، ففي ذلك يقول صاحب يقول صاحب الكتاب:" فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعل يفعل، وفَعل يفعل، وفِعل يفعل ويكون ويكون المصدر فعلا والاسم فاعل "[55] ويذكر الأزهري أنَّه لم يأت من فَعل المتعدي مصدرا على فَعل إلا في عمل في عمل عملا، وهبلته أمه هبلا ففي التهذيب: " وعمل فلان العمل يعمله عملا فهو عامل ولم يجيء فَعلت أفعل أفعل فَعلا متعديا إلاّ في هذا الحرف، وفي قولهم : هَبلته أمه هبلا، وإلاّ فسائر الكلام يجيء على فَعل ساكن ساكن العين كقولك : سرطت اللقمة سرطاً،وبلعته بلْعاً، وما أشبهه"[56]

7- إشارته إلى المصادر الشاذّة والنادرة:

أشار الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية لما جاء من المصادر النادرة والشاذّة من كلام العرب، فمن إشارته إلى إشارته إلى ما جاء نادرا من المصادر قوله:" والعرب تقول: بيَّت الشيء تبييتا وتبيانا وتفعال بكسر التاء يكون يكون اسما في أكثر كلام العرب. فأمَّا المصدر فإنَّه يجيء على تفعال بفتح التاء، مثل التَّكذاب، والتصداق، وما وما أشبهه، وجاء في المصادر حرفان نادران وهما تلقاء الشيء، والتّبيان ولا يقاس عليهما "[57] ويبدو من خلال هذا السياق أنَّ صاحب التهذيب يرى أنَّ التّبيان والتّلقاء مصدران نادران خلافا في ذلك لصاحب الكتاب حيث الكتاب حيث يرى أنَّهما اسمان وليسا مصدرين ففي شرح الشافية يقول رضي الدين الإستراباذي : " قال سيبويه : سيبويه : وأمَّا التّبيان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تاؤه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر بيَّن، كما أقيم غارة وهي اسم مقام إغارة في قولهم: أغرت غارة، ونبات موضع إنبات، وعطاء موضع إعطاء في قولهم: أنبت أنبت نباتا، وأعطى عطاء "[58] وإذا كان الأزهري قد أشار إلى أنَّ التّفعال بكسر التاء مصدر نادر فإنَّه كما يبدو كما يبدو لي أنَّ الأزهري يكاد يميل مع مذهب الكوفيين في:" أنَّ التَّفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت

---

[54] التهذيب (نعب) 8/3

[55] الكتاب لسيبويه 5/4

[56] التهذيب (عمل)420/2

[57] التهذيب (بان) 497/15

[58] شرح شافية ابن الحاجب 167/1

قلبت ياؤه ألفا فأصل التكرار التكرير " [59] وذلك كما جاء في مادة (مثل) حيث يقول الأزهري:" والتِّمْثَالُ : اسم : اسم للشيء المصنوع مشبهًا بخلق من خلق الله ؛ وجمعه : التماثيل، وأصله من: مثلت الشيء بالشيء، إذا قدَّرته إذا قدَّرته على قدره ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به واسم ذلك الممثّل: تمثال وأمَّا التِّمثال بفتح التاء: التاء: فهو مصدر مثلت تمثيلا وتمثالا "[60] وهنا أجاز الأزهري أن يكون التِّفعال بفتح التاء مصدر لفعَّل وليس وليس مصدرا من مصادر المبالغة كما ذهب إلى ذلك سيبويه [61] وأمَّا إشارته إلى الشاذّ من المصادر فيظهر ذلك فيظهر ذلك عندما ينقل الأزهري ما جاء على فعول بفتح الفاء وضم العين من المصادر حيث يرى الأزهري أنَّها الأزهري أنَّها مصادر وفي بعض المواضع هي أسماء وضعت موضع المصادر ففي التهذيب يقول الأزهري : " قال الله الأزهري : " قال الله جلَّ وعزَّ : ﴿ ﴾[62] وقال ﴿ ﴾[63]

وقرئ الوقود قال الزجَّاج: الوقُود : الحطب، وكل ما أُوقد به فهو وقُود، والمصدر مضموم، ويجوز فيه الفتح ، وقد الفتح ، وقد رووا: وقدت النار تقد وقُودا مثل قبلت قبولا، فقد جاء في المصدر فعول والباب الضم . قال الأزهري: وقوله: النار ذات الوقود معناه التوقد فيكون مصدرا أحسن من أن يكون الوقود بمعنى الحطب. وقال ابن وقال ابن السكيت : الوقُود بالضم الاتقاد . ويقال : وقدت النار تقد وقُودا ووقدانا ووقْدا وقدة . ويقال : ما أجود أجود هذا الوقود للحطب. قال الله ﴿ ﴾[64] ويقال: وقدت النار تقد وقُودا ووقُودا، وكأنَّ الوقُود اسم وضع وضع موضع المصدر "[65] ، ومن خلال العرض السابق فقد ذهب الأزهري إلى أنَّ الوقود بالفتح هو مصدر، ونقل مصدر، ونقل أيضا عن الزجَّاج، وابن السكيت، أنَّه اسم وضع موضع المصدر ويزداد الأمر وضوحا عندما ينقل عندما ينقل الأزهري عن ابن السكيت في موضع جديد أنَّ (الوضوء) اسم لما يتوضأ به ففي التهذيب : " الحراني الحراني عن ابن السكيت قال: اسم الماء الذي يتوضأ به : الوضوء.قال: وتوضأت وضؤا حسناً .قال أبو حاتم : حاتم : توضأت وضوءاً، وتطهَّرت طهورا قال: والوضوء الماء ، والطهور مثله ، ولا يقال: فيهما بضم الواو الواو والطاء؛ لا يقال: الوضوء، ولا الطهور. قال: وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو ابن العلاء : ما الوضوء؟

---

[59] شرح شافية ابن الحاجب 167/1

[60] التهذيب (مثل)98/15

[61] ينظر شرح شافية ابن الحاجب بتصرف 167/1

[62] سورة البقرة آية 24

[63] سورة البروج آية 5

[64] سورة آل عمران آية 10

[65] التهذيب (وقد) 249/9

الوضوء؟ فقال: الماء التي يتوضأ به قال: قلت فما الوضوء بالضم ؟ فقال لا أعرفه " [66]، كذلك نقل الأزهري عن الأزهري عن ابن الأنباري ما يفيد أنَّ الوضوء بالفتح اسم، وبالضم مصدر ففي التهذيب : " وقال ابن الأنباري : هو الأنباري : هو الوضوء: للماء الذي يتوضأ به قال: والوضوء مصدر وضوء يوضؤ وضؤاً ووضاءة "[67]

8- بين المصدر واسم الفاعل :

إنَّ المصدر هو ما دلَّ على الحدث المجرَّد إلا أنَّه قد يأتي المصدر في لغة العرب دالا على بعض المشتقات كاسم المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ...ويعتبر السياق هو وحده ما يحدد لنا إذا كان المراد من البنية الصرفية المصدر أم غيره من المشتقات، ولعلَّ ذلك ما يؤكده د. تمام حسان حيث يقول: " أنَّ المعاني الوظيفية التي تعبر تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصَّاً في في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء "[68]، ومن هذه المباني الصرفية الصرفية التي قد تتعدد معانيها الوظيفية نجد المصدر فتارة " ينوب عن الفعل نحو ضربا زيدا، ويؤكد الفعل الفعل كضربته ضربا، ويبين سببه كضربته تأديبا له، وينوب عن اسم المفعول نحو ثَوْباً نَسْجَ اليَمَنِ[69] واسم الفاعل الفاعل مثل : هُوَ نَسْجُ يَمَنٍ[70] ويكون بمعنى الظرف نحو آتيك طلوع الشمس وهلم جرا"[71] وتنوع المعاني الوظيفية المصدر الوظيفية المصدر أشار إليه الأزهري في مواضع كثيرة خلال تفسيره لمواده اللغوية، فقد جاء المصدر من الفعل الفعل الثلاثي دالا على اسم الفاعل وذلك من خلال السياق الذي أورده الأزهري، وكذلك كما كان يتضح من من تعقيباته على تلك المعاني الوظيفية ففي التهذيب يقول الأزهري: " وقولهم : رجل عدل معناه ذو عدل ألا ألا تراه قال في موضعين: أَلَمْ يَكُ حَقّاً[72] ، فَنَعَتَ بالمصدر، وقيل: رجل عَدْل، ورجلان عَدْل، ورجال عَدْل، عدل، وامرأة عدل ، ونسوة عدل كل ذلك على مَعنى: رجال ذوي عدل ونسوة ذوات عدل " [73] وفي في المادة في المادة ينقل الأزهري عن الكلابيين قولا في نيابة المصدر عن اسم الفاعل ثم يورد قولا آخر عن يونس يصحح ما

---

[66] التهذيب (وضوء) 99/12

[67] التهذيب (وضوء)99/12

[68] اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، دار الثقافة ط 1994 ، ص163

[69] سورة يوسف آية 18

[70] سورة الملك آية 30

[71] اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور: تمام حسان ص163

[72] سورة الطلاق آية 2

[73] التهذيب (عدل) 210/2

يونس صحح ما قاله الكلابيون حيث يقول الأزهري : " وقال الكلابيون: امرأة عدل، وقوم عدل، وقال يونس عن يونس عن أبي عمرو: الجيد امرأة عدل ، وقوم عدل، ورجل عدل .وقال الباهلي: رجل عدل وعادل: جائز جائز الشهادة "[74] ومن نيابة مصدر الثلاثي المجرد عن اسم الفاعل ما أورده الأزهري أيضا في مادة (صوم) حيث (صوم) حيث يقول الأزهري : " ويقال : رجل صوم، ورجلان صوم، وقوم صوم، وامرأة صوم، لا يثنى ولا ولا يجمع؛ لأنَّه نعت بالمصدر، وتلخيصه : رجل ذو صوم، وقوم ذوصوم، وامرأة ذات صوم "[75]، وإذا كان كان الأزهري قد عقَّب على النموذجين السابقين فإنَّه في موضع جديد يذكر ما يشير إلي نيابة مصدر الثلاثي الثلاثي المجرد عن اسم الفاعل دون أن يذكر لنا ذلك صراحة حيث يقول الأزهري : " ورجل نوم ، وقوم نوم، نوم، وامرأة نوم " [76] ، ولعلَّ ما يؤكد دلالة المصدر على صفة الفاعل وأنَّها ليست صفات حقيقة أنَّ الصيغة قد الصيغة قد جاءت على نسق واحد في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع؛ لأنَّها جاءت لإفادة التأكيد والمبالغة فلو والمبالغة فلو أنَّث أو جمع لكان فضا للفائدة، وهذا ملحظٌ عليه ابن جني بقوله : " فكان من تمامِ المعنى وكماله وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب المصدر في أوَّل أحواله؛ ألا ترى أنَّك إذا أنَّثت وجمعت سلكت به وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكْرِمات ومكْرِمات ، فكان ذلك يكون نقضا للغرض أو كالنقضِ له " [77]

لم يتوقف الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية عند نيابة المصدر عن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد بل أشار بل أشار أيضا إلى أنه قد ينوب المصدر على ما كان فوق الثلاثي من الأفعال وذلك في إشارات سريعة منها سريعة منها ما جاء في مادة (فطر) حيث يقول الأزهري: " والفِطْر : القوم المُفْطِرون، يقال: هؤلاء قوم فِطْر قوم فِطْر "[78]

كذلك وردت صيغة فاعلة في لغة العرب مؤدية معنى المصدر سواء أكان مصدر ذلك الفعل ثلاثيا أم رباعيا، وقد رباعيا، وقد أشار الأزهري إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتابه ففي التهذيب يقول الأزهري : " قلت أنا: والذي والذي عندي في تفسير قوله (جواعرها ثمان) أراد كثرة جعرها، والجواعر: جمع الجاعرة، وهو الْجعر أخرجه

---

[74] التهذيب (عدل) 212/2

[75] التهذيب (صوم) 260/12

[76] التهذيب (نوم) 519/15، 520

[77] الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، الطبعة الأولى 1371ه/1952م، دار الكتب المصرية 207/2

[78] التهذيب (فطر) 330/13

أخرجه على فاعلة وفواعل ومعناها المصدر كقول العرب : سمعتُ رواغي الإبل أي رغاءها، وسمعتُ ثواغي الشاة ثواغي الشاة أي ثُغاءها، وكذلك العافية مصدر وجمعها عواف ، وقال الله جلَّ وعزَّ : ﴿ كي لم لى لي يا مم ﴾[79] أي ليس [79] أي ليس لها دونه جلَّ وعزَّ كاشفة وظهور وقال: ﴿ ئم ئه بج بح بخ ﴾[80] أي لغوا، ومثله كثير في كلام العرب "[81] ومنه "[81] ومنه أيضا ما أورده الأزهري في مادة (صهل) حيث يقول الأزهري : " والصَّواهل : جمع الصَّاهلة مصدر على مصدر على فاعلة بمعنى الصَّهيل وهو الصوت ... وهكذا يسير صاحب التهذيب على هذا المنوال خلال تفسيره تفسيره لمواده اللغوية مشيرا إلى ما جاء من المصادر على وزن فاعلة .[82]، ولكن على الرغم من إشارته إلى إلى المصدر واسم المصدر وتمييزه لهما في كثير من كتابه، وكذلك إشارته إلى مجيء المصدر على فاعلة إلا أنَّ فاعلة إلا أنَّ الباحث لاحظ أنَّ صاحب التهذيب في بعض المواضع يساوي بين المصدر الذي جاء على فاعلة واسم فاعلة واسم المصدر، ففي التهذيب : " وقال غيره (أي الزجَّاج) يقال : عافاه الله عافية، وهو اسم يوضع موضع موضع المصدر الحقيقي وهو المعافاة "[83]، وهنا نقل الأزهري عن الزجَّاج أنَّ المصدر الميمي (المعافاة) هو هو المصدر الحقيقي، وأنَّ العافية اسم وضع موضع المصدر؛ ولكنَّه يورد بعدها ما يؤكد على أنَّ العافية مصدر مصدر على فاعلة فيقول الأزهري : " وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة قال : سمعتُ راغية الإبل، وثاغية وثاغية الشاء أي سمعتُ رغاءها وثُغاءها "[84] ، وهذا الذي نقله الأزهري عن الزجَّاج في تسويته بين المصدر واسم المصدر واسم المصدر مما جاء على فاعلة يبدو أنَّه كان موقف الزجَّاج حيث كان بعض القدامى ينظرون إلى المصدر إلى المصدر واسم المصدر على أنَّهما شيء واحد : " وحيث إنَّه مع تقصي اللغويين المصادر، وأسماء المصادر، فقد المصادر، فقد ظلَّت التفرقة بينهما خاصَّة لدى القدماء غير محددة فأجاز بعضهم تسمية المصدر الميمي اسم مصدر اسم مصدر "[85] ، ومما يؤكد ما ذهب إليه الباحث من أنَّ الزجَّاج كان يساوي بين المصدر مما جاء على فاعلة وبين فاعلة وبين اسم المصدر أيضا ما نقله الأزهري عنه في مادة (كذب) حيث يقول الأزهري : " وقال (أي الزجَّاج) الزجَّاج) وكاذبة مصدر كقولك : عافاه الله عافية، وكذلك كذب كاذبة، وهذه أسماء وضعت مواضع المصادر وقال

---

(79) سورة النجم آية 58

(80) سورة الغاشية آية 11

(81) التهذيب (جعر) 362/1

(82) ينظر في ذلك التهذيب (عقب) 276/1، (طغا) 168/8، (كفَّ) 455/9

(83) التهذيب (عفا) 222/3

(84) التهذيب (عفا) 223/3

(85) المصدر بين التنظير والاستعمال ، رسالة ماجستير، إعداد: حنان جميل عطا جبر، إشراف ، كلية الدراسات العليا – الجامعة الإردنية ص48

المصادر وقال الفرَّاء في قوله:ٱ ﭨ ﭩ ﭪ[86] يقول: ليس لها مردود ولا ردٌّ فالكاذبة هنا مصدر "[87] فمن خلال المص خلال المص قد ساوى الزجَّاج بين المصدر الذي جاء على فاعلة وبين اسم المصدر، وربما اعتبرهما شيئا واحدا، واحدا، وقد يكون ذلك خلطا بين المصدر، واسم المصدر وعدم التفرقة بينهما، وقد يكون من باب المجاز كما كما يطلقون على المصدر الميمي في بعض المواضع اسم مصدر [88]

9-بين المصدر واسم المفعول :

ذكر صاحب الكتاب أنَّ المصدر قد يجيء على المفعول ففي الكتاب يقول سيبويه: " وقد يجيء المصدر على على المفعول، وذلك قولك: لبن حلْب، إنَّما يريدون محلُوب، وكقولهم: الخلق وإنَّما يريدون المخلوق، ويقولون ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنَّما يريدون مضروب الأمير"[89] وبالنظر والبحث في منهجية الأزهري وطريقة وطريقة عرضه للظاهرة الصرفية خلال تفسيره لمواده اللغوية فقد أشار إلى تلك الفائدة الصرفية التي نوَّه عنها عنها سيبويه حيث يقول الأزهري: " وقال الفرَّاء في قوله تعالى: ﮊ ﮋ ﮌ[90] معناه : مكذوب . قال: والعرب والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف مضعوف، وللجلد مجلود، وليس له معقود رأي يريدون عقْد رأي فيجعلون رأي فيجعلون المصادر في كثير من كلامهم مفعولا ... وقال أبو العباس: هو مصدر في معنى مفعول أراد بدم أراد بدم مكذوب "[91] وإذا كان الأزهري قد أشار إلى مجيء المصدر مرادا به اسم المفعول كما هو واضح جلي واضح جلي من نصِّه السابق وكما هو الحال عند صاحب الكتاب فإنَّ الأزهري أيضا أشار إلى مجيء اسم المفعول المفعول مرادا به المصدر ففي التهذيب يقول الأزهري : " قلت : والعرب تضع المعسور موضع العُسر، والميسور والميسور موضع اليُسر، وجعل المفعول في الحرفين كالمصدر" [92] ومنه أيضا ما نقله الأزهري عن أبي سعيد حيث سعيد حيث يقول : " قال أبوَ سعيد: والمعقول: العقل، يقال ما له معقول، أي ما له عقل " [93] وبذلك يختلف يختلف الأزهري مع سيبويه في هذه المسألة من كون اسم المفعول يراد به المصدر فقد رفض صاحب الكتاب ذلك الكتاب ذلك وتأول ذلك على الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه حيث يقول سيبويه: " وأمَّا قوله : دعه إلى

---

(86) سورة الواقعة آية 2

(87) التهذيب (كذب) 169/10

(88) ينظر في ذلك شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص420،421

(89) الكتاب لسيبويه 43/4

(90) سورة يوسف آية 18

(91) التهذيب (كذب)167/10 وينظر في ذلك معاني القرآن للفراء 38/2

(92) المصدر السابق نفسه (عسر) 80/2

(93) المصدر السابق نفسه (عقل)241/1

إلى ميسوره ودع إلى معسوره؛ فإنَّما يجيء هذا على المفعول كأنَّه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه، فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنَّه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المعقول؛ وكأنَّه قال: عقل له له شيء أي حبس له لُبُّه وشدّ"[94]

11- نسبة المصادر إلى لهجاتها :

كان الأزهري ينسب بعض صيغ المصادر إلى لغات بعينها وإن كان يقصد بذلك لهجات العرب؛ لأنَّ القدماء لأنَّ القدماء من علماء العربية " يعبرون عما نسميه الآن باللهجة بكلمة اللغة حينا، واللحن حينا آخر "[95] ويتضح ذلك كما جاء في مادة (كذب) حيث يقول الأزهري :" وقول الله جلَّ وعزَّ :ُّ ظم عج عمَّ[96] وقال: ألم ني ني هج نى ني هج هم هىَّ [97] قال الفراء: خففهما علي ابن أبي طالب قال : وثقلهما عاصم وأهل المدينة، وهي لغة يمانية يمانيةفصيحة يقولون: كَذِبَ به كذابا، وخَرَّبْتَ القميص خرَّاقا، وكلٌّ فعَّلت فمصدره فعَّال في لغتهم مشددة، وقال لي مشددة ، وقال لي أعرابي مرَّة على الْمَرْوة يستفتيني الحلق أحبُّ إليك أم الْقَصَّار؟ وأنشدني بعض بني كلاب : كلاب :

لقد طالما ثبطتني عن صحابتي وعن حوج قصَّاؤها من شفائيا[98]..."[99]

وفي موضع آخر ينقل الأزهري عن الأصمعي نسبة المصادر إلى أصحابها ففي التهذيب يقول :" وقال وقال الأصمعي: برأت من المرض بروءا لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: برأت من المرض برءا، وأبرأه الله من وأبرأهالله من مرضه إبراء ، وقال أبو زيد: برأت من المرض لُغة أهل الحجاز، وسائر العرب يقولون: برئت من برئت من المرض "[100] ومن هنا تتضح نسبته كل لهجة إلى أصحابها سواء أكانت تلك اللهجة حجازية أم تميمية أم تميمية أم يمانية كما صرَّح هو بذلك.

12- اعتراضات الأزهري على الليث في بعض صيغ المصادر :

---

[94] الكتاب لسيبويه 97/4

[95] في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ص15

[96] سورة النبأ آية 28

[97] سورة النبأ آية 35

[98] قائله الأعور بن براء الكلابي (تهذيب ابن السكيت باب الحوائج ص566) نقلا عن التهذيب هامش ج10ص 170.

[99] التهذيب (كذب) 170/10،171

[100] التهذيب (برأ) 269/15

اعترض الأزهري على الليث في بعض صيغ المصادر عند تفسيره لمواده اللغوية، وكان لهذا الاعتراض الاعتراض صور متنوعة، وأشكال متعددة فمنه ما اعتمد فيه الأزهري على القياس اللغوي وذلك كما جاء في في (بقر) حيث يقول الأزهري : " أبو عبيد عن أبي عمرو: بقر الرجل يبقر بقرا وبقْرا، وهو أن يحسر فلا يكاد فلا يكاد يصر قت: وقد أنكر أبو الهيثم فيما أخبرني عنه المنذري قوله (بقْرا بسكون القاف) وقال: القياس بقرا القياس بقرا على فعل؛ لأنّه لازم غير واقع "[101] وهنا رفض الأزهري مجيء المصدر من الفعل بقر اللازم مكسور اللازم مكسور العين على فعل بسكون العين؛ لأنَّ القياس" إذا كان الفعل اللازم على فعل فمصدره فعل كفرح كفرح فرحاً، ومرح مرحاً، وما سوى فعل فمسموع كبلج بلْجة فهو أبلج ، وبشر بشُورا أي فرح "[102] وأمَّا فعل وأمَّا فعل بسكون العين فهو في الغلب قياس الفعلين المتعديين(فعل وفعل) ففي الكتاب يقول سيبويه : " هذا بناء بناء الأفعال التي هي أعمال تعدَّاك إلى غيرك توقعها به ومصادرها فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية أبنية فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فعلا..."[103] ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الأزهري صواب صواب حيث إنَّه احتكم في اعتراضه على الليث على القياس اللغوي المستتب، وإن كانت مصادر الفعل الثلاثي الثلاثي سماعية أي إذا وجد السماعي بجوار القياسي فلا بأس في ذلك.

لم يكتف الأزهري بالاعتراض على الليث بل ربمَّا ذهب إلى تخطئته ففي التهذيب : " وقال الليث:الْخطّيبى:اسم امرأة وأنشد:

لخطّيبى التي غدرت وخانت وهنَّ ذوات غائلة لُحينا [104]

قت: وهذا خطأ مض وخطّيبى في البيت مصدر كالْخطْبة هكذا قال أبو عبيد، والمعنى لخطبة زبَّاء وهي امرأة كانت امرأة كانت ملكة خطبها جذيمة الأبرش، فغررت به وأجابته ، فلمَّا دخل بلادها قتلته "[105] فالليث يرى أن (خطّيبى) اسم امرأة ، ويعترض صاحب التهذيب على ذلك، ويرى أنَّها مصدر كالْخطْبة، ويبدو أنَّ الأزهري كان الأزهري كان محقا فيما ذهب إليه حيثضتَّ معاجم اللغة([106]) على ما ذهب إليه الأزهري من القول بأنَّ خطّيبى

---

[101] التهذيب (بقر) 136/9

[102] ينظر في ذلك شرح الكافية الشافية ص2223/4

[103] الكتاب لسيبويه 5/4

[104] البيت لعدي بن زيد كما في الجمهرة 1227/3، وبلا نسبة في العين (خطب)222/4

[105] التهذيب (خطب)247/7

[106] الجمهرة لابن دريد (خطب) 291/1، المحكم لابن سيده (خطب) 122/5، ولسان العرب (خطب) 360/1.

بأنَّ خطَّيبى مصدر وليت اسما كما أفاد الليث والدليل على ذلك أنَّ الليث نفسه أجاز أن تكون (خطَّيبى) مصدر حيث مصدر حيث يقول : " وفلان يخْطُب امرأة ويخطتبها خِطْبة ، ولوقيل خِطِّيبى لجاز "[107]

13- إشارته إلى المصدر الممات :

أشار الأزهري خلال تفسيره لمواده اللغوية إلى المصدر الممات، واستدل الأزهري على خلاف ما ذهب ما ذهب إليه الليث ففي التهذيب يقول الأزهري: "وقال الليث: العرب قد أماتت المصدر من يذَر، والفعل الماضي، الماضي، واستعملت في الحاضر والأمر، فإذا أرادوا المصدر قالوا ذره تركا"[108] ومن خلال نص السابق عن الليث السابق عن الليث فإنَّ العرب قد استعملت الترك مصدرا بدلا من الودع، وهذا ضرب من الاستغناء كما يسميه يسميه صاحب الكتاب حيث يقول: "ويستغنون بالشيء عن الشيء التي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير يصير ساقطا ... وأمَّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون :يدع، ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك بترك "[109] وفي موضع آخر من كتابه ينقل الأزهري عن شمر أنَّ المصدر من (ودع) لم يمت بل جاء في حديث في حديث رسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول الأزهري : " وفي حديث ابن عباس أنَّ النبي صلى الله عليه عليه وسلم قال: لينتهين أقوام عن ودْعهم الجمعات أو ليختمنّ على قلوبهم ثم ليكتبنّ من الغافلين . قال شمر: شمر: معنى ودعهم الجمعات تركهم إيَاها : من ودعته ودعا إذا تركته قال: وزعمت النَّحوية أنَّ العرب أماتوا أماتوا مصدر يدع ويذر، واعتمدوا على الترك قال شمر : والنبي أفصح العرب، وقد رويت عنه هذه الكلمة "[110]، وهنا اعتمد صاحب التهذيب على الاستدلال بحديث رسولالله صلى الله عليه وسلم ليؤكد لنا كما نقل عن نقل عن شمر عدم موت المصدر من الفعل ودع.

ويزداد الأمر وضوحا واهتماما من الأزهري في سرده لمصادر الأفعال عندما ينقل عن كتب المصادر ذاتها ففي ذاتها ففي التهذيب يقول: " وقال الفرَّاء : في كتاب المصادر : الطماسة كالحزر وهومصدر... قال : وطَمس بصره وطَمس بصره يطْمس طَمْساً ويطْمس طُموساً "[111]

وعلى الرغم من اهتمام الأزهري بالمصدر وذكره لمصدر المجرد والمزيد واللازم والمتعدي واعتماده على السماع على السماع والقياس في ذكره لمصادر الأفعال إلاّ أنَّه لم ينج من دائرة النقد عند بعض المحدثين عندما قال:" كان

---

[107] العين (خطب) 222/4

[108] التهذيب (وزر) 11/15

[109] ينظر في ذلك الكتاب لسيبويه 25/1

[110] التهذيب (ودع)3/ 138،139

[111] التهذيب (طمس)352/12

قال:" كان الأزهري يهتم بالمصدر كثيرا؛ ولكنَّه اهتمام غير منظم، إذ ربمَّا نجد في مادة عناية واضحة، والتزاما والتزاما بإيراد كل مصدر لكل فعل مجرد أم مزيد؛ ولكنَّه يهمل الإشارة في مادة أخرى إلى مصادر الأفعال ، الأفعال ، ويكتفي بما ينقله عن العلماء في تفسير الصيغ والأبنية"[112]

[112] الأزهري في كتابه تهذيب اللغة، للباحث : رشيد عبد الرحمن العبيدي ص429

الخاتمة

ومن خلال هذا الطرح يستطيع الباحث أن يقرر أنَّ الأزهري كان يهتم بإيراد المصادر العربية خلال تفسيره لمواده اللغوية اهتماما يستوقف انتباه كل من ينظر في هذا السفر العظيم، وكان يعتمد على الأصول اللغوية في تناوله وعرضه لتلك المصادر مثل السماع والقياس، وكذلك يشير إلى ما جاء شاذًا أو نادرا عن العرب، ونسبته كل صيغة إلى أصحابها، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

1- أجاز الأزهري مجيء المفعول مرادا به المصدر مثل الميسور والمعسور والمعقول والمجلود، وهو بذلك يختلف مع سيبويه حيث إنَّه كان يرفض ذلك ولا يجيزه، ويتأول ما جاء على تلك الصيغ.

2- استدل الأزهري بالحديث النبوي الشريف ليؤكد لنا على عدم إماتة المصدر من الفعل (ودع) كما نقل ذلك عن شمر .

3- أشار الأزهري في كثير من المواضع خلال تفسيره لمواده اللغوية إلى تعدد المعاني الوظيفية لصيغة الصرفية الواحدة .

4- فطنة الأزهري إلى الفروق الدلالية بين الصيغ الصرفية والتي تعين على أمن اللبس في اللغة وذلك خلال تمييزه بين الصيغ الصرفية المختلفة .

5- اعتراض الأزهري ونقده اللغوي الليث في تناوله لبعض المصادر العربية معتمدا في ذلك على السماع والقياس .

6- ذهب الأزهري إلى أنَّ (التبيان والتلقاء) مصدران نادران عن العرب خلافا لسيبويه الذي كان يرى أنَّهما اسمان وليسا مصدرين.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الأولى 1418هـ- 1998م.

3- الأزهري في تهذيب اللغة: رسالة دكتوراه، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1973م.

4- اسم الصدر: المصطلح والدلالة، رسالة ماجستير، للباحثة / حنان حسن محمد سالم، جامعة الشرق الأوسط- كلية الآداب قسم اللغة العربية 2011م.

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت .

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1380هـ/1961م، مطبعة السعادة – القاهرة.

7- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: د. عبد الستارأحمد فراج وآخرين، مطبعة جامعة الكويت.

8- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر 1384هـ/1964م.

9- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى 1371هـ/1952م، دار الكتب المصرية .

10- شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان 1402هـ/1982م.

11- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

12- شرح الكافية الشافية : العلامة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، دار المأمون للتراث .

13- في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة .

14- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق:د. مهدي مخزوم، ود.إبراهيم السامرائي.

15- الكتاب : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1982م، مكتبة الخانجي – القاهرة.

16- الكُنَّاش في فني النَّحو والصرف: الملك المؤيَّد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة تحقيق: د. رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، 1425هـ/2004م.

17- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر-بيروت- لبنان.

18- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ، دار الثقافة طبعة 1994م.

19- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق: د/ سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر – عمان- 1988م.

20- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان.

21- المصدر بين التنظير والاستعمال، رسالة ماجستير، إعداد: حنان جميل عطا جبر، كلية الدراسات العليا – الجامعة الإردنية 2003م.

22- معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب -بيروت- لبنان .